

# أكد أن هيمنة الحكومة على مصالح الدولة تحملها مسؤولية الفشل «النشال»: 53,6 مليار دينار جملة النفقات العامة المتوقعة في السنة المالية 2029/2030



توقعات بارتفاع حجب الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية

تناول التقرير الأسبوعي لشركة النشال للاستشارات الاقتصادية تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية الذي قدم إلى مجلس الوزراء الأسبوع الفائت على أمل أن يقدم إلى صاحب السمو الأمير، قبل نشر التقرير الكامل حيث تم بناء التقرير على ثلاث قواع، رئيسية وصحيحة، القاعدة الأولى صامة، فما يحدث للمالية العامة ومصير العمالة المواطنة القادمة، عبث خطير، لا يمكن الاستمرار فيه. وأضاف التقرير أن القاعدة الثانية، هي مجموعة مقترحات، تمثل مخارج من الوضع الحرج القائم، وهي مزيج من اجتهاد صحيح لأعضاء اللجنة، وملخص لأكوار التقارير الجادة المشابهة والمتوافرة لدى الحكومات المتعاقبة. والقاعدة الثالثة، وهي متداخلة في صلب الملخص، تدعو بشكل صريح وصحيح إلى تغيير جوهرى في نهج تشكيل الإدارة العامة وأسلوب عملها، فمن دونه ليس ممكناً لأهم الحقائق الصادمة، ولها أهم المسؤولية الوطنية، وتحملها لتبني المخارج من المازق الحالي. والحقائق الصادمة تم الإسهاب فيها، فالإنفاق البالغ مجمله نحو 4 مليارات دينار، قبل 10 سنوات، أصبح، في موازنة السنة المالية الحالية، نحو 19,4 مليار دينار، وضمنه أصبحت تكلفة الرواتب والأجور والدعم للسبل والخدمات، نحو 14 مليار دينار.

وذكر التقرير انه لو استمر نمو النفقات الجارية بمعدل سنوي 7,5٪، وتمثل 76,3٪ العمل المدنية المتركمة، كلها، على مدى 65 سنة، في القطاع العام، وفي سنة واحدة، فقط. وأكد التقرير أن ذلك الكرم في الإنفاق الحكومي، ليس فقط تعميقاً للاختلال، فسي هيكل الاقتصاد، لصالح القطاع العام، وليس فقط تعميقاً للاختلال، في المالية العامة، بربط مصيرها النقدي ومضاعف السعر إلى المتبقي من مخزونه، وليس فقط تعميقاً للاختلال، بميزان العمالة، 800 ألف قادم إلى سوق العمل، في 20 سنة قادمة. وسيرتفع معدل التدفق السنوي، إلى سوق العمل، من 20,5 ألف عامل جديدة، حالياً، إلى

74 ألف عامل كويتي، في السنة المالية 2030/2029، أي ثلث قوة العمل المدنية المتركمة، كلها، على مدى 65 سنة، في القطاع العام، وفي سنة واحدة، فقط. وأكد التقرير أن ذلك الكرم في الإنفاق الحكومي، ليس فقط تعميقاً للاختلال، فسي هيكل الاقتصاد، لصالح القطاع العام، وليس فقط تعميقاً للاختلال، في المالية العامة، بربط مصيرها النقدي ومضاعف السعر إلى المتبقي من مخزونه، وليس فقط تعميقاً للاختلال، بميزان العمالة، 800 ألف قادم إلى سوق العمل، في 20 سنة قادمة. وسيرتفع معدل التدفق السنوي، إلى سوق العمل، من 20,5 ألف عامل جديدة، حالياً، إلى

وتتربط أوساط البورصة خلال الفترة القادمة نتائج الشركات السنوية وهي ليست بأهمية التوزيعات السنوية حيث أن معظمها من السهل تقديره قياساً بأداء التسعة أشهر الأولى المعلن مع نهاية الربع الثالث ولكن ليس من السهل تقدير توزيعات الشركات مسبقاً ثم تغيير المراكز المالية قبل البدء بالإعلان.

ويعمل كثير من المتداولين على أسهم متفرقة في قطاعات خارج البنوك نظراً لانخفاض مكررات ربحيتها حيث تحتاج فقط إلى إعادة تقييم وتركيبة في قراءة بياناتها المالية بين فترة وأخرى ومتابعة مستمرة لنموها.

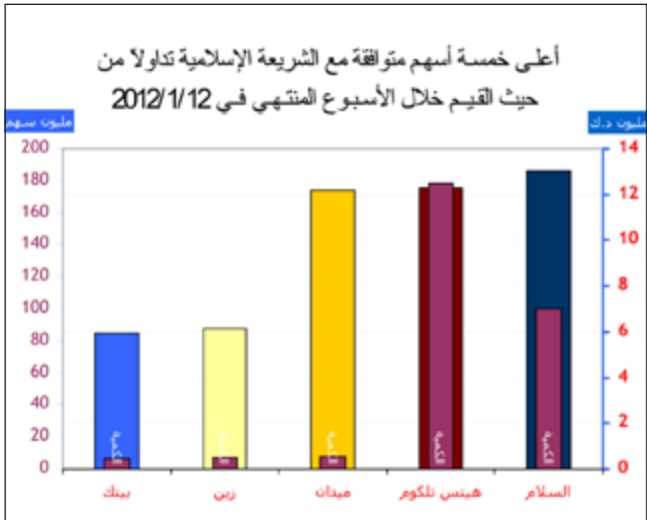
ونمو سيولة السوق الإجمالية 40,7٪.

وذكر التقرير أن تداولات الجلسة الأخيرة من الأسبوع جاءت بشكل استثنائي ومفاجئ؛ لمعظم متداولي السوق، وذلك بعد أن استسلم الجميع لآداء السلبى للمؤشرات العامة والذي كان نهجها منذ انطلاق جلسات العام الجديد والتي تراجم في 7 منها وبيع جليستين فقط، وبعد تداول أسهم كتلة المدينة بعكس تيار السوق العام سرت العدوى خلال الجلسة الأخيرة إلى عدة كتل أو أسهم منتقاة من كتل جميعها أو صفرى ولم يبدأ بعد نشاط أسهم الكتل الرئيسية مما شكل تبايناً في أداء مؤشري السوق الرئيسيين، حيث كانت مكاسب جليستين كافية لنقل المؤشر السعري إلى المنطقة الخضراء كمحصلة أسبوعية بينما بقي الوزني على اللون الأحمر وسط ميل أداء الأسهم التشغيلية والقيادة إلى الضعف والتراجع. وبقي الحذر والصدمة من جهة أخرى هو حالة متداولي السوق فالمؤشرات تتراجع بحددة والأسهم الصفرى تنمو بشدة، ولهم في أسهم كتلة المدينة خير مثال والتي سحقت عكس التيار وحققت مكاسب كبيرة جداً وسط تراجع كبير للمؤشرات منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الثاني.

قال تقرير شركة المشورة والرابية الأسبوعي أنه وعلى عكس سوق الكويت للأوراق المالية أقتلت جميع مؤشرات المشورة الإسلامية على خسائر نهاية الأسبوع الثاني من العام الجديد، وكذلك مؤشر السوق الوزني العام، وانخفض مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية بنسبة 0,8٪ بعد أن حذف 3 نقاط ليقفل على مستوى 383,84 نقطة، بينما تراجع مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة بنسبة 0,4٪ تعادل 1,8 نقطة مقلداً على مستوى 433,16 نقطة، وكانت خسائر المؤشر الوزني العام أقل من سابقه بعشر نقطة مئوية فقط تعادل 0,45 نقطة ليستقر حول مستواه السابق عند 398,86 نقطة.

وأوضح التقرير أن نشاط الأسهم الإسلامية سجل نمو كبيراً خلال الأسبوع الماضي مقارنة مع الأسبوع الأول من العام الحالي، وارتفعت السيولة بنسبة 135٪، ووصل نمو النشاط إلى نسبة 115٪، وسط نشاط الأسهم الصفرى خصوصاً كتلة المدينة وبعض الأسهم من كتل تنشيط مؤخراً مثل الصفاة، وحققت أسهم المدينة ارتفاعات سعريّة كبيرة أعطت ثقة للأسهم الصفرى لتحرك بعضها من برغبة ملاك لرفع أسعارها لتتقرب من قيمها الدفترية وبعضها الآخر مضاربي بحث لا يمت إلى التحليل المالي الصلة، وسيطرت أسهم مؤشر المشورة الإسلامي على نسبة 56٪ من النشاط الإجمالي للسوق و40٪ من قيمة تداولاته، بينما ذهب 30٪ من النشاط للأسهم التقليدية و23٪ من السيولة الإجمالية مقابل استحواد الأسهم المتوافقة مع الشريعة على نسبة 14٪ من النشاط و33٪ من السيولة.

وكان ارتفاع متغيرات مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة كبيراً غير أنه أدنى من الإسلامية وارتفعت السيولة بنسبة 60,1٪، بينما اقترب النشاط من مضاعفة أدائه واستقر نامياً بنسبة 96,4٪، مقابل نمو مؤشر حركة تداولات الأسهم عامة بنسبة 85,4٪.



## «الأولى للوساطة»: تناقض التطمينات الحكومية زاد مخاوف المستثمرين

الحالي، لاسيما تلك التي تواجه تحديات كبيرة، واعلنت عن معدلات مرتفعة من الخسائر في العام الماضي، مبيّنة ان البورصة في حاجة منازيدة إلى ضخ سيولة وتوفير العوامل التحفيزية المساعدة سواء عبر تدخلات أوسع للمحفظة الوطنية أو ضخ سيولة جديدة مباشرة. وفتحت الشركة إلى أن أزمة شركات الاستثمار وتنامي الحاجة إلى مزيد من التمويل لا يزالان يتكلمان ضغوطاً رئيسية على المعنويات في سوق الأسهم، حيث تضغط أزمة الوحدات المتعثرة وركود أسواق العقار على حسابات المستثمرين وتجلعها أكثر تحفظاً لجهة رفع معدلات الشراء على المدى الطويل.

وبيّنت «الأولى للوساطة» عن الانتقال إلى السيولة بشكل مشكك خاصة مع استمرار التوقعات بشح القيم المتداولة في الفترة المقبلة، إذا استمرت المعطيات الفنية على حالها دون تغيير، مضيفة ان غالبية تداولات السوق لاتزال متركزة على قطاع الأسهم الرخيصة التشغيلية، وفضاع البنوك الذي يجره في الغالب الطابع الفني المتباين بين الحاجة إلى الدعم وجني الأرباح. وأفاد تقرير الشركة بان تصريحات وزير المالية ووزير الصحة مصطفى الشمالي التي قال فيها «لا داعي أن تشتري الحكومة من سوق الكويت للأوراق المالية حالياً، واعتبر ما يحصل في السوق حالياً مجرد تخوفات». سرقت الأضواء من التطمينات الحكومية التي يعثها خطاب سمو رئيس مجلس الوزراء، حيث بدت على النقيض في شأن توجهات الحكومة حول مسألة دعم البورصة.

وأشارت الشركة إلى انه فيما كان المستثمرون ينتظرون ان تبعث تصريحات الوزير الشمالي بتطمينات اضافية للخطاب الرسمي الحكومي إلى السوق لتخفف من حدة مخاوفهم بشكل كبير من وقع الأزمة وأثارها السلبية، قرأت شريحة واسعة من المستثمرين تصريحات الوزير الشمالي بانها كانت أكثر قساوة في التعامل مع مخاوفهم المتزايدة في سوق يواجه العديد من التحديات الصعبة.

وقالت شركة الأولى للوساطة المالية في تقريرها الأسبوعي، ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى الأسبوع الماضي على تعاملات متباينة، فيما ظلت معدلات السيولة المتداولة ونشاط السوق إلى حد ما مقارنة بالمؤشرات الإيجابية التي اعطتها تصريحات رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أخيراً حول تطوير القطاعات الاقتصادية والصحية وإتاحة المجال لهيكله القطاعية بما يعكس بالإيجاب على الكويت بوجه عام.

ويضافت «الأولى للوساطة»، انه رغم تماسك سوق الأوراق المالية خلال تعاملات في الجلسات الثلاث الأخيرة من الأسبوع الماضي واقفاله مرتفعاً، الا انه يمكن القول ان التوقعات بتحسن مناخ الثقة لم يتطور بعد، مع ما يتبع ذلك من اجذاب المستثمرين أكثر تجاه سوق الأسهم، فيما انحسرت السيولة الموجهة إلى البورصة عند معدلات أقل بكثير من المأمول في سوق اسهم بحجم الكويت.

وبيّنت الشركة، ان التطمينات الحكومية الأخيرة بشأن دعم القطاع الخاص لم تكن كافية لتحديثه مخاوف المستثمرين من تحديات السوق الحالية وبحاجته إلى التدخل الحكومي، فمخاطر التداولات لاتزال كامنة بوجهة نظر المستثمرين في طائفة واسعة من الأسهم التي تواجه تحديات الخروج من ازمتهما. ولعل الشاهد استمرار عمليات التداول على الكثير من الاسهم عند مستويات أقل من قيمها الدفترية، ما يعكس غياب الدافع الفني في قيادة التداولات.

وقسرت الشركة في تقريرها عملية التباين في اداء السوق خلال تعاملات الأسبوع الماضي إلى استمرار ترقب المستثمرين لأي محسّنات فنية يمكن الاعتماد عليها في بناء المراكز الاستثمارية الجديدة، ليس اقلها الإعلانات الفصلية للشركات وفي مقدمتها البنوك، التي تلعب نتائجها دوراً رئيسياً في تحديد التوجهات، وبعث التطمينات خصوصاً للمستثمرين المؤسسياتين.

وأضافت الشركة ان المستثمرين مازالوا يابن على تخوفهم من استمرار تكبد العديد من الشركات المدرجة خسائر في الفترة الفصلية الأولى من العام

وحتّى قراءة التقرير التفصيلي، نعتقد بصدق التقرير الاختبار الحقيقي سيكون تطبيق ما قاله رئيس الوزراء الجديد، أثناء استقبال اللجنة، بأن البلد وأناسه زهدوا القول الذي لا يقترن بالفعل، وأول اختيارات نجاحه بالفعل سيكون بعد نحو شهر واحد، من الآن.

العالية بعد الارتفاع في المؤشرات جميعها خلال عام 2010 بنحو 11,6٪، كما نكرنا وخلال السنوات 2010-2011، كانت سنة 2008 هي السنة الوحيدة التي سجلت تراجعاً كبيراً. وعند تحليل المعدلات البسيطة (غير الموسومة) للمؤشر العائد النقدي ومضاعف السعر إلى الربحية P/E، للأسواق المالية العالمية المنتقاة، عيناها، نجد أن معدل العائد النقدي لتلك الأسواق (Yield Cash) بلغ نحو 3,5٪، كما في نهاية عام 2010، وهو أعلى من مستواه في نهاية عام 2010، والبالغ نحو 2,7٪. أما بالنسبة لمعدل مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية P/E، لتلك الأسواق فقد بلغ نحو 11,8 ضعفاً في نهاية عام 2010، مقارنة بنحو 15,3 ضعفاً في نهاية عام 2010، بما يعنيه أن انخفاض الأسعار أعلى من انخفاض مستوى الربحية. لوحظ ان هناك تباين أداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، في مجموعة الأسواق الأميركية ودرجة تأثيره كبيراً جداً على بقية الأسواق العالمية ويتضح ذلك من خلال انخفاض أداء مؤشر داو جونز، للعلم أجمع بحدود 9,7٪، فانخفاض مؤشر العالم - باستثناء الولايات المتحدة الأميركية - كان بنسبة أعلى قاربته 15,9٪، وذلك بسبب الانخفاض الشديد لداو جونز العالمي، للولايات المتحدة وبأني هذا الانخفاض للأسواق المالية

## الأفراد أكبر المتعاملين في البورصة باستحوادهم على 46,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

ما قيمته 206,8 ملايين دينار في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2,5٪ أي ما قيمته 152,1 مليون دينار ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبحصيلة قاربت 54,7 مليون دينار. وبمقارنة خصائص التداول للأشهر الاثني عشر - من يناير إلى ديسمبر 2011 - ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو وبتحدهو 90,9٪ للكويتيين

بورصة محلية فقد كان المستثمرون الكويتيون أكثر المتعاملين فيها إذ اشتروا أسهما بقيمة 5,516 مليارات دينار مستوحدين بيعاً وبحصيلة قاربت 54,7 مليون دينار. وبمقارنة خصائص التداول للأشهر الاثني عشر - من يناير إلى ديسمبر 2011 - ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو وبتحدهو 90,9٪ للكويتيين

### أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي

كما في 12 يناير 2012

القيمة الصافية للوحدة	0.900 د.ك
تاريخ بدء النشاط	12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس	-1.39%
العائد منذ بداية السنة	-9.95%

تقبل طلبات الإشتراك يومياً - للإستفسار: 22261411 شركة نيميل الإسكان

**صندوق الوطني للأسهم الكويتية**

تاريخ التقييم

القيمة الصافية للسهم

أداء الصندوق (منذ بداية السنة)

أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)

5 يناير 2012	KWD 0.58488
	-2.14%
	-1.64%

nbkcapital.com

وكان وضع آسيا مماثلاً لوضع الأميركيين، فمؤشر داو جونز العالمي، لآسيا الهادئ، انخفض بنحو 17٪، بينما انخفض مؤشر اليابان بنحو 13,8٪، وتشير الأرقام إلى أن وزن السوق الأميركي ودرجة تأثيره كبيراً جداً على بقية الأسواق العالمية ويتضح ذلك من خلال انخفاض أداء مؤشر داو جونز، للعلم أجمع بحدود 9,7٪، فانخفاض مؤشر العالم - باستثناء الولايات المتحدة الأميركية - كان بنسبة أعلى قاربته 15,9٪، وذلك بسبب الانخفاض الشديد لداو جونز العالمي، للولايات المتحدة وبأني هذا الانخفاض للأسواق المالية

## أفراد أكبر المتعاملين في البورصة باستحوادهم على 46,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

ما قيمته 206,8 ملايين دينار في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2,5٪ أي ما قيمته 152,1 مليون دينار ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبحصيلة قاربت 54,7 مليون دينار. وبمقارنة خصائص التداول للأشهر الاثني عشر - من يناير إلى ديسمبر 2011 - ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو وبتحدهو 90,9٪ للكويتيين

استعرض تقرير النشال التقرير الأخير الذي أصدرته الشركة الكويتية للمقاصة حول «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2011/01/01 إلى 2011/12/31 والنسور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية الذي أفاد بأن الأفراد ما يزالون أكبر المتعاملين إذ استحوذوا على 46,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و42,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة. فقد باع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2,8038 مليار دينار كما اشتروا أسهما بقيمة 2,5329 مليار دينار ليصبحوا بذلك المستثمرين الأكثر بيعاً وبحصيلة قاربت 270,9 مليون دينار. واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 25,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة و20,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1,3399 مليار دينار في حين اشترى أسهما بقيمة 1,2958 مليار دينار ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبحصيلة قاربت 44,1 مليون دينار. وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار فقد استحوذ على 10,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و10,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 645,6 مليون دينار في حين اشترى أسهما بقيمة 618 مليون دينار ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبحصيلة قاربت 27,5 مليون دينار. ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها